أكد الاحتلال الإسرائيلي، مسنوداً بدعم أميركي «مطلق»، رفضه لأي محاولات للتهدئة، ومواصلته للعدوان الدموي على غزة، والذي تحول إلى مجازر ضد المدنيين، بعد فشله في وقف صواريخ المقاومة الفلسطينية، التي هددت بمزيد من عمليات استهداف المستوطنات والمدن الإسرائيلية

الاحتلال يواصل العدوان على غزة

المقاومة الفلسطينية تتعهد بمواصلة الرد

استمرت عمليات الإنقاذ وانتشال الضحايا طوال يوم أمس (عبد الحكيم أبو رياش)

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

بدخل العدوان الإسرائيلي على غزة، أسبوعه الثاني، على وقع تصاعد إجرام الاحتلال وارتكابه مزيداً من جرائم الحرب بحق المدنيين في القطاع، كان أحدثها فجر أمس الأحد في شارع الوحدة في مدينة غزة، إذ اقترب عدد ضحايا المجزرة من 100 بين شهيد ومصابين بعد تدمير العمارات السكنية فوق رؤوس قاطنيها، ثم تقطيع أوصال المناطق المستهدفة والمستشفيات لمنع فرق الإنقاذ من انتشال الشهداء والجرحى.

وباتت الصورة أوضح في قطاع غزة المحاصر، والذي يتعرض لعدوان إسرائيلي هو الأعنف، تجاوز في حدته العدوان الواسع الذي استمر لـ51 يوماً في العام 2014، إذ يبدو جلياً أن قرار الاحتلال أمس الأحد بمواصلة العدوان وتوسيعه للمجازر يهدف لدفع فصائل المقاومة الفلسطينية للموافقة على تهدئة منزوعة المطالب لا تشمل إلا وقف إطلاق النار في غزة، وتستثني مطالب الفلسطينيين بوقف الانتهاكات والتهويد في القدس المحتلة. لكن هذا الأمر يبدو بعيد المنال في ظل استمرار المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان. ويأتي ذلك في وقت لم تسفر الاتصالات السياسية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار عن أي اختراق، على الرغم من استمرار الدعوات لتحقيقه. وانعكست حالة الجمود السياسي في الجلسة العلنية لمجلس الأمن الدولي والتي عقدت أمس بعد تأخير لأيام، والتي تخللها تصويب على دور الولايات المتحدة وعرقلتها صدور بيان عن مجلس الأمن في حين دافعت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد، خلال جلسة مجلس الأمن، عن موقف بلادها قائلة إن «الولايات المتحدة تبذل جهداً من خلال القنوات الدبلوماسية لإنهاء هذا الصراع»، مشيرة إلى أن «هناك اتصالات مع القادة الفلسطينيين والإسرائيليين ومع مسؤولين مصريين وقطريين من أجل التوصل إلى هدوء مستدام». وفي حين دعت كل الأطراف إلى حماية المدنيين واحترام القانون الدولي، فقد أعلنت أن بلاده أوضحت استعداداها لتقديم دعم إذا سعى الطرفان إلى وقف إطلاق النار. وفي حين كانت جلسة مجلس الأمن تشهد خطابات بلاغية دعماً لحل الدولتين ووقف العدوان على غزة، فضلاً عن هجوم شنه المندوب الإسرائيلي جلعاد أردان على حركة حماس محملاً إياها مسؤولية إشعال النزاع، أعلنت منظمة التعاون الإسلامي، في بيان بعد اجتماع طارئ أن فشل مجلس الأمن الدولي في تحمل مسؤولياته لوقف العدوان الإسرائيلي، سيحتم اللجوء إلى الأمم المتحدة، لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وطغت مجزرة شارع الوحدة على المشهد الميداني أمس الأحد بعدما أدت إلى تدمير 3 مبان سكنية فوق رؤوس ساكنيها، ما أدى إلى استشهاد 42 شخصاً، وإصابة نحو 50، جلهم من النساء والأطفال. وبذلك ارتفع عدد الشهداء إلى نحو 200 شهيد، بينهم 55 طفلاً و33 سيدة، بالإضافة إلى إصابة 1230 بجراح. ورداً على المجزرة والاعتداء على أهالي الشيخ جراح والمتضامنين معهم، أعلنت «كتائب القسام» إطلاق رشقات صاروخية كبيرة على أسدود وعسقلان وبئر السبع ومستوطنتي سديروت ونتيفوت وقاعدة «رعيم» وقاعدة التنصت 8200. وكانت استهدفت تل أبيب وأسدود رداً على تدمير برجي الجلاء والأندلس. وهدد المتحدث باسم «كتائب القسام» أبو عبيدة، عبر فضائية الأقصى، الاحتلال الإسرائيلي، قائلاً «إن عدتم عدنا وإن زدتم زدنا». وأكد القيادي في حركة «حماس» محمود مرداوي، لـ«العربي الجديد»، أنّ «الاحتلال الإسرائيلي ليس لديه نفس طويل في هذه المعركة، ويريد أن تكون يده العليا، ولن يتم له ذلك». وأوضح أنّ «المقاومة جهزت نفسها مبكراً لمعركة تمتد لستة أشهر، وهي قادرة على ذلك».

وفي حين نقلت القناة 12 الإسرائيلية عن مسؤول أمني كبير قوله «نقترب من إنهاء هذه الجولة من العمليات بغزة وسندخل في يوم حاسم»، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الأمن بني غانتس ورئيس أركان جيش الاحتلال الجنرال أفيف كوخافي، أن انتهاء العدوان ليس وشيكاً. وقال «حملتنا ضد المنظمات الإرهابية متواصلة بكامل قوتها». وأضاف «ما نفعله الآن، وسيستمر طالما ظل ضرورياً، هو لاستعادة الهدوء لكم أيها المواطنون الإسرائيليون. سيستغرق ذلك وقتاً». وقال «دائماً يوجد ضغط دولي، لكن بشكل عام يتم دعمنا». كما أشار، في مقابلة مع شبكة «سي بي أس»، إلى إنه «إذا اعتقدت حماس أن بإمكانها إطلاق الصواريخ ثم الجلوس والتمتع بالحصانة فهذا خطأ». وأضاف «نأمل ألا تستمر عمليتنا طويلاً، لكن حماس هاجمتنا في يومنا الوطني بآلاف الصواريخ». من جهته، قال غانتس، إن قوات الاحتلال «ستعيد الهدوء، وسنضرب بقوة وسننتصر في حرب غزة»، مضيفاً أن «أهداف العملية تتمحور حول منع حماس من الوصول إلى إنجازات استراتيجية». وأضاف «سيأخذ الوضع وقتاً لعودة الأمور إلى نصابها». وكان نتنياهو أعلن، بعد محادثة مع الرئيس الأميركي، يوم السبت الماضي، أنه يلقى «دعماً مطلقاً» من جو بايدن. من جهته أكد بايدن أنه يدعم حق إسرائيل في «الدفاع عن نفسها» في مواجهة هجمات «حماس»، مبدياً في الوقت ذاته قلقه إزاء «سلامة الصحافيين». كذلك تلقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس اتصالاً هاتفياً من بايدن هو الأول بينهما، ودعا خلاله الرئيس الأميركي إلى «وقف الاعتداءات الإسرائيلية».

> نتنياهو: حملتنا ضد المنظمات الإرهابية متواصلة بقوة
>
> وتيرة إطلاق النار تجاوزت العدوان في 2019 وحرب 2006

فيما شدد بايدن «على ضرورة توقف حماس عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل».

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية ذكرت، أمس الأحد، أن الكابينت قرر مواصلة العملية العسكرية في قطاع غزة. وقال مصدر سياسي إسرائيلي في ختام اجتماع المجلس الوزاري المصغر، في تصريحات للصحافيين، إن «الكابينت لم يبحث وقف إطلاق نار، ولا يوجد على جدول الأعمال اقتراحاً لهدنة طويلة الأمد». ونقل موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني عن مصدر سياسي إسرائيلي قوله إن الاحتلال سيدخل موضوع الأسرى والمفقودين في أي اقتراح لوقف إطلاق النار. وقال المصدر إنه «لا تمارس ضغوط أميركية على إسرائيل من أجل وقف إطلاق النار»، وأنه «لا توجد حتى الآن اقتراحات عينية من أجل وقف إطلاق النار، فيما نقل «والاه» عن مسؤول إسرائيلي أن «الأميركيين لم ينقلوا مطلباً حازماً لإنهاء العملية العسكرية، لكنهم ألمحوا إلى ذلك بنعومة خلال محادثة بايدن مع نتنياهو، وكذلك خلال محادثات وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن مع غانتس». وكانت مصادر مصرية خاصة قالت، لـ«العربي الجديد»، إن القاهرة، التي فتحت معبر رفح، جددت مقترحاً لهدنة إنسانية في قطاع غزة لعدة ساعات، لإتاحة الفرصة أمام إنقاذ المصابين من تحت أنقاض المباني التي طاولتها الضربات الإسرائيلية على القطاع، وكذا انتشال جثامين الشهداء، ونقل الحالات الخطرة للمستشفيات المصرية. وأوضحت أنّ «إسرائيل» تتعنت في القبول بالهدنة، مشترطة التوقف الكامل من جانب فصائل المقاومة أولاً عما أسمته «بأعمال العنف»، دون ضمانات. وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، أن إسرائيل تواجه إطلاق صواريخ بوتيرة هي الأعلى، ولم تشهدها من قبل. وأوضح أن الفصائل المسلحة في قطاع غزة أطلقت نحو ثلاثة آلاف صاروخ على إسرائيل منذ الإثنين الماضي. وقال قائد قيادة الجبهة الداخلية أوري جوردين، في لقاء مع صحافيين، إن وتيرة إطلاق النار هذه تجاوزت تلك التي شهدها العدوان في 2019 وحرب 2006 ضد لبنان. وأعلن الجيش أن بحوزة حركة حماس «غواصات مستقلة» قادرة على حمل عبوة ناسفة بزنة 50 كيلوغراماً، يتم توجيهها بواسطة نظام تحديد المواقع، وأنه استهدف قسماً منها في الأيام الأخيرة. وحسب مصادر في جهاز الأمن الإسرائيلي، فإنه من الجائز أنه تبقى بحوزة الحركة ثلاث غواصات كهذه، مشيرة إلى أنه لدى «حماس» قدرات بحرية أخرى.

للحديث تتمة...

صواريخ تحمل الأمل العربي

وليد التليلي

تمر الذكرى الـ73 للنكبة الفلسطينية العربية، وفلسطين لا تزال هناك، حية وصامدة، فيها شعب نابض بالعزة، وصدور تنبت من تربة ندية لا يفنيها الرصاص، ونساء كأشجار الزيتون شامخات يواجهن عدواً مدججاً بالسلاح في الشوارع.

انفجر الغضب الفلسطيني داخل كل فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ومدن فلسطين المحتلة عام 1948، وعلى حدود فلسطين مع الأردن ولبنان، وخرجت تظاهرات، ولو تركونا لجاء الدعم من كل شارع عربي، إذ لم تفلح العقود السبعة الماضية في إخماد رغبة الثأر لدى الشعوب.

منذ 73 عاماً وكبرى قوى هذا العالم الظالم، بجيوشها وأموالها وإعلامها، تدك الفلسطينيين بكل سلاح ممكن ومتاح، كم من مجزرة وكم من تهجير ونفي وكم من حرب وكم من رصاص وقنابل وصواريخ وكم من طائرات ودبابات وبوارج حاصرتهم أرضاً وبراً وبحراً، وأفرغت فيهم شحنة النار التي كانت لتمحو شعوباً من على وجه الأرض مرات ومرات، وكم روّج بعض الإعلام من أكاذيب، ونصبت مؤتمرات لإجبارهم على الخنوع والاستسلام وقبول الأمر الواقع، تواطأ عليهم أعداؤهم من الخارج وأشقاؤهم من الداخل، عُربٌ وعجم، ولكن الشعب لا يزال حيّاً يقاوم ويدافع عن أرضه وكأنها سلبت البارحة.

فما الذي جناه هؤلاء اليوم بعد 73 عاماً؟

إسماعيل هنية قال من الدوحة إن «غزة المحاصرة منذ 15 عاماً هي التي تفرض اليوم حظراً للتجول في مدن العدو»، في إشارة إلى الصواريخ التي تطلقها الفصائل الفلسطينية في القطاع تجاه المدن الإسرائيلية رداً على العدوان، فمن أين جاء المهندسون والتقنيون، ومن أين ولدت المعرفة والتجربة؟ وكيف بعد سبعة عقود وبعد كل هذا الاحتلال وهذه القوة الجبارة التي تدعمه، يختبئ الظالم في الملاجئ؟ هل تغيرت المعادلة أصلاً؟ وهل كسب هذا العدو شيئاً من أمن وسكينة يبحث عنها منذ عقود؟ صحيح أن الشعوب العربية تراقب المشهد من بعيد، وأن من يقدم أطفاله للموت هو ذاك الأب، وليس أحدنا، وأن الإحساس بالألم والظلم لا يمكن أن يتساوى مهما بلغت درجة الأخوة والتعاطف، ولكن كل عربي يسافر مع كل صاروخ ينطلق من غزة في اتجاه العدو لأنه يذكر الاحتلال بأن هذه الأرض عربية.

مجزرة شارع الوحدة... جريمة حرب مكتملة الأركان

معظم الشهداء والمصابين من الأطفال والنساء (محمود الهمص/فرانس برس)

> أضاف الاحتلال الإسرائيلي مجزرة جديدة إلى سجله الدموي بعدما دمر فجر أمس الأحد 3 بنايات سكنية على رؤوس قاطنيها في شارع الوحدة في مدينة غزة، متسبباً في استشهاد وإصابة العشرات

غزة ـ **ضياء خليل، علاء الحلو**

حولت وحشية الاحتلال الإسرائيلي المنطقة المدنية الآمنة في شارع الوحدة، أحد أبرز شوارع مدينة غزة التجارية، إلى ساحة من الدمار والدماء، بفعل القصف العنيف، فجر أمس الأحد، الذي استهدف حياً سكنياً في الشارع، ما أسفر عن مجزرة راح ضحيتها ما لا يقل عن 42 شهيداً و50 مصاباً، جلهم من النساء والأطفال، بعد تدمير ثلاث بنايات سكنية على رؤوس قاطنيها، في رسالة متعمدة من الاحتلال بأن لن يبقى مكان في غزة بمنأى عن مجازره بحق المدنيين، الذين يشكلون بنك أهدافه الرئيسي، إذ يتعمد قصفهم على نحو مباشر ومن دون أي إنذار. ولم يكتف الاحتلال بمجزرته الجديدة، أمس، بل عمد إلى قصف الطرق المؤدية إلى شارع الوحدة وإلى مجمع الشفاء الطبي، في محاولة لإعاقة جهود الإنقاذ، في جريمة حرب مكتملة الأركان. وعلى مدى ساعات، أمس الأحد، كانت تسمع بين الحين والآخر أصوات مناشدات لمواطنين عالقين تحت الركام في شارع الوحدة، وسط جهود لم تهدأ لفرق الإنقاذ التي كانت تعمل بإمكانيات بسيطة بحثاً عن المفقودين ومحاولة إبقاء من هم تحت الأنقاض أحياء حتى الوصول إليهم عبر إرسال أنابيب الأوكسجين لهم. وعمد بعض العالقين إلى الاتصال بذويهم لطلب إنقاذهم بعدما علقوا تحت الدمار.

ولم يتمالك أهالي المنطقة أنفسهم منذ اللحظة الأولى للقصف المُدَمِّر، إذ هبوا لنجدة العائلات المنكوبة، وقد تناثر الحطام والردم في كل مكان، بفعل الاستهداف المباشر لعمارتين متلاصقتين لعائلة أبو العوف، وعمارة ثالثة لعائلة الكولك.

ويقول الفلسطيني أحمد اليازجي، وهو يقطن قرب المباني المدمَّرة، إنه وفي تمام الساعة الواحدة فجراً، صبّت الطائرات الحربية الإسرائيلية نارها وجنونها على المنطقة، مستهدفة بشكل مباشر عمارتين لعائلة أبو العوف وأخرى لعائلة الكولك، إلى جانب استهداف مفترق باميرا ومفترق التايلندي، واستهداف وزارة العمل والطرق المؤدية إليها.

ويتابع اليازجي قائلاً: «ساعات عصيبة مرّت علينا منذ اللحظة الأولى لبدء القصف، إذ اعتقدنا للحظة أننا سنصبح جميعاً في عداد الشهداء، فقد كان القصف جنونياً، حين سقط ما يزيد عن 30 صاروخاً من الطائرات الحربية الإسرائيلية على المنطقة المأهولة بالسكان، خلال أقل من خمس دقائق».

ولم يُشح اليازجي بنظره عن العمارات المدمّرة خلال حديثه مع «العربي الجديد»، إذ كانت تحاول فرق الدفاع المدني إنقاذ خالته من تحت الأنقاض إلى جانب عشرات المفقودين الآخرين. ويقول: «لا يتصوّر عقل بشري أن يتم استهداف النساء والأطفال والمدنيين العزل بهذه الطريقة الوحشية، وغير الآدمية».

وتضم المنطقة المُستهدفة والمجاورة لمجمع الشفاء الطبي، غربي مدينة غزة، العديد من المنشآت والمحال التجارية والمطاعم، فيما ظهرت من نوافذ العمارات المستهدفة ملابس الأطفال وقد علقت على الأحبال، إلى جانب تناثر الألعاب وأحبال الزينة الرمضانية بين الرُكام.

ويقول الفلسطيني عاهد نصر، وهو يقطن أيضاً قرب المباني المستهدفة، إنّ القصف الإسرائيلي كان فظيعاً لدرجة كبيرة، حيث اعتقد السُكان أنّ زلزالاً عنيفاً يضرب المنطقة الهادئة بطبيعتها، والتي تحوّلت خلال دقائق معدودة إلى منطقة مُدمرة.

وخرج أهالي المنطقة بعد هدوء القصف للاطلاع على أماكن الاستهداف، ويقول نصر: «صُعقنا من هول ما رأينا، إذ تحوّلت عمارات سكنية كاملة إلى كومة من الردم فوق رؤوس ساكنيها، ما جرى مجزرة حقيقية بحق النساء والأطفال والشيوخ». فيما يروي الشاهد محمد توربان المقيم في المنطقة ما جرى قائلاً إنه مع انتصاف الليل، كان أهالي المنطقة داخل بيوتهم، يتابعون الأحداث، إلى أن تحوّلت متلقتهم إلى عنوان للأحداث، ويضيف: «سمعنا أصوات انفجارات مرتفعة جداً، وبتنا محتارين بين ترك المنزل لاحتمال قصفه أو الاحتماء فيه من القصف الخارجي».

ويضيف: «العمارات المستهدفة مدنية، وتضم عدداً من المحال التجارية، والمدنيين، وقد استقبل أصحابها عدداً من أقاربهم، بسبب أمان المنطقة وبعدها عن المناطق التي يتم استهدافها بشكل مستمر منذ بداية العدوان الإسرائيلي، لكنه من الواضح أنّ الطائرات الحربية لا تريد في غزة مكاناً آمناً». وإلى جانب المدنيين والبيوت الآمنة والأبراج، يستهدف الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه الطرق الرئيسية والبنية التحتية التي تربط قطاع غزة ببعضه، كما تتعمد الطائرات الحربية الإسرائيلية، خلال عدوانها المُستمر على قطاع غزة استهداف الطرق المؤدية إلى الأماكن المدنية المستهدفة بغرض عرقلة سيارات الإسعاف من الوصول إليها وإنقاذ المُصابين.

ضمن هذا السياق، دمر القصف، فجر أمس، مفترقات رئيسية في شارع الوحدة الذي يصل مجمع الشفاء الطبي الأكبر في القطاع، مع مزيد من الاستهداف الذي يطاول خطوط الكهرباء والمياه، والتي باتت شحيحة الوصول إلى منازل الفلسطينيين. كما دمر الطيران الحربي، فجر أمس الأحد، الشارع الواصل بين مستشفى الإندونيسي ومفترق حمودة على مدخل بلدة بيت حانون، ما قطع الطريق للوصول للمجمع الطبي الأهم شمال القطاع بسهولة.

وفي السياق، يقول رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، رامي عبده، في حديث مع «العربي الجديد»، إن إسرائيل تمارس ما يرقى إلى جرائم حرب متكاملة الأركان في غزة، مستشهداً بعمليات الاستهداف العشوائية للأعيان المدنية واستهداف غير مسبوق للبنى التحتية وعمليات قتل جماعي بحق عوائل كاملة. وأشار إلى أن إسرائيل تتجاهل مبدأ الضرورة والتناسب، وتستهدف الأعيان المدنية بشكل عمدي لإيقاع الضحايا وإلحاق الدمار والخسائر المادية كشكل من أشكال الانتقام والعقاب الجماعي، الأمر الذي تحظره قواعد القانون الدولي الإنساني. يذكر أن المادة 25 من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية تحظر «مهاجمة أو قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية»، كما نصت المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه «يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير». ويعد تدمير الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير مخالفة جسيمة للاتفاقية بموجب المادة 147 منها، وجريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي السياق، نبه عبده إلى أن إسرائيل تواصل استخدام منهجيتها في تعمد استهداف منازل المدنيين ومسح أحياء سكنية كما حدث في الهجمات العسكرية السابقة، بدون أي اعتبار لقواعد القانون الدولي الإنساني. ويرأيه، فإنها تستغل عجز المنظومة الدولية عن محاسبتها عن انتهاكاتها السابقة، وتمنعها برصيد مفتوح من الإفلات من العقاب.

ولفت إلى أن الغاية الإسرائيلية في هذا الهجوم واضحة المعالم وهي قائمة على المساس بالمدنيين والبنى التحتية بشكل يهدف لكي الوعي وإخضاع السكان والفصائل الفلسطينية.

10 آلاف نازح

قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، أمس الأحد، إن أكثر من 10 آلاف فلسطيني نزحوا بفعل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ودعا في كلمة له، خلال الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد افتراضيا، إلى «تشكيل جبهة دولية للتصدي بقوة للجرائم والتصعيد الإسرائيلي (...) بما في ذلك التحرك في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والمحاكم الدولية».

دعوات لتجريم التطبيع وطرد السفراء

تظاهرات تضامنية حول العالم

> لم تتوقف التظاهرات الداعمة للفلسطينيين بوجه العدوان الإسرائيلي، أمس الأحد، وقد نُظمت فعاليات عدة حول العالم لهذا الغرض

تواصلت أمس الأحد، التظاهرات والمسيرات والوقفات التضامنية مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي، في مناطق مختلفة حول العالم. وخرج آلاف الأردنيين، مجدداً أمس، بمسيرة دعماً للفلسطينيين، وضد العدوان الإسرائيلي عليهم، تحت عنوان «المقاومة عنوان التحرير». وانطلقت المسيرة من أمام المسجد الحسيني، في قلب العاصمة عمان، بدعوة من الحركة الإسلامية، وفاعليات حزبية ونقابية وشعبية. وردد المشاركون هتافات مؤيدة للمقاومة، حاملين الأعلام الفلسطينية بعد يومين من الفعاليات التي أقيمت على الحدود بين الأردن وفلسطين المحتلة. وفي لبنان، نفّذ العشرات أمس الأحد، اعتصامات ووقفات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، في بلدتي العباسية ومروحين الحدوديتين مع الأراضي الفلسطينية المحتلة في جنوب لبنان وفي المنية شمال البلاد. وردد المشاركون هتافات تندد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والقدس، وتتضامن مع الفلسطينيين. وشهدت المنطقة الحدودية مع فلسطين المحتلة، لليوم الثالث على التوالي، أمس تظاهرات غاضبة من قبل اللبنانيين، تضامناً مع الفلسطينيين واستنكاراً للاعتداءات الإسرائيلية بحقهم، وذلك على الرغم من اتخاذ الجيش اللبناني تدابير أمنية مكثفة، وإغلاق جميع الطرق المؤدية للحدود.

كذلك، شهدت العاصمة الباكستانية إسلام آباد، أمس الأحد، تظاهرة حاشدة. وعلى متن السيارات والدراجات النارية، توجه المتظاهرون نحو مقر البرلمان الباكستاني، ورفعوا أعلام فلسطين على سياراتهم، مرددين هتافات مناهضة لإسرائيل ومؤيدة للشعب الفلسطيني. وفي العاصمة الهولندية أمستردام، تجمع مئات الأشخاص في ساحة دام سكوير بوسط العاصمة، حاملين الأعلام الفلسطينية. وفي مدينة نابولي الإيطالية، تظاهر عشرات الأشخاص دعماً للشعب الفلسطيني بوجه عدوان الاحتلال الإسرائيلي، وإحياءً للذكرى 73 للنكبة الفلسطينية. كما خرجت تظاهرة في العاصمة الإيرانية طهران، للاحتجاج على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما شهدت سكوبية عاصمة جمهورية مقدونيا الشمالية، أمس، تظاهرة داعمة للشعب الفلسطيني. وندد المتظاهرون بالهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة و«التطهير العرقي» الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد إسرائيل.

وكانت قد خرجت تظاهرة حاشدة بالقرب من البيت الأبيض في العاصمة الأميركية واشنطن ليل السبت الأحد، لإحياء الذكرى الـ73 للنكبة الفلسطينية وإعلان الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني ضد العدوان الإسرائيلي عليه. وتعد التظاهرة الكبرى منذ التظاهرات المناهضة لعدوان إسرائيل على غزة عام 2014.

في الأثناء، تظاهر تونسيون في مختلف المحافظات أمس تنديداً بالعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين. ورفع التونسيون المحتجون في مختلف المحافظات شعارات تطالب بعرض قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني للمصادقة على الجلسة العامة للبرلمان والشروع في تنفيذه. وطرح أمام البرلمان التونسي منذ الثورة 3 مشاريع لتجريم التطبيع مع إسرائيل.

من جهتها، دعت شخصيات سياسية وحقوقية مصرية، الدول العربية التي لها علاقات مع دولة الاحتلال، إلى التعبير عن رفضها للاعتداءات والعنصرية والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين، بما يشمل سحب سفرائها وطرد سفراء الاحتلال ووقف كل تعاون وأي زيارات بين الطرفين. كما دعت هذه الشخصيات، في بيان، المحكمة الجنائية الدولية بما لها من ولاية على الأراضي الفلسطينية المحتلة للتحقيق في جرائم المحتل واستدعاء مرتكبيها ومعاقبتهم بموجب الاتفاقات الدولية ذات الصلة. من بين من وقعوا على البيان، السفير معصوم مرزوق، والرئيس السابق لحزب البناء والتنمية طارق الزمر، وأستاذ العلوم السياسية عبد الفتاح ماضي، والناشط ممدوح حمزة، والممثل عمرو واكد.

من جهتها، قالت منظمة التعاون الإسلامي، أمس الأحد، إن فشل مجلس الأمن الدولي في تحمل مسؤولياته لوقف العدوان الإسرائيلي، سيحتم اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وذلك في البيان الختامي لقمة وزارية طارئة عقدتها المنظمة أمس، افتراضياً بناء على طلب السعودية. وحملت المنظمة «إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع بسبب جرائمها المنهجة ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة العدوان الهمجي على قطاع غزة المحاصر».

(العربي الجديد، الأناضول)

> مطالب شعبية في تونس بتمرير قانون تجريم التطبيع

شرق غرب

عملية دهس في الشيخ جراح

أصيب شاب فلسطيني بجروح برصاص الاحتلال الإسرائيلي أمس الأحد، عقب تنفيذه عملية دهس على مدخل حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، مستهدفاً حاجزاً لعناصر الشرطة الإسرائيلية. وأكدت شرطة الاحتلال إصابة أربعة من عناصرها بجروح جراء العملية. وأكدت مصادر محلية أن قوات الاحتلال هاجمت جميع الصحافيين الموجودين داخل حي الشيخ جراح بعد عملية الدهس، وأجبرت الأهالي على الدخول إلى منازلهم، وأعلنت حي الشيخ جراح منطقة «أمنية مغلقة».

(العربي الجديد)

فتح معبر رفح

أعلنت السلطات المصرية، أمس الأحد، فتح معبر رفح البري أمام حركة المسافرين الفلسطينيين، بعد أن أغلق الخميس الماضي تزامناً مع إجازة عيد الفطر. واستقبلت صالات الوصول في المعبر العشرات من المسافرين الفلسطينيين من قطاع غزة، غالبيتهم من المرضى والحالات الإنسانية. وقالت مصادر مصرية خاصة إن مصر بدأت، منذ أول من أمس السبت، استقبال عشرات المصابين من ضحايا العدوان على قطاع غزة، حيث تم توزيعهم على مستشفيات محافظة شمال سيناء.

(العربي الجديد)

المالكي ينتقد تسرّع دول عربية بالتطبيع

انتقد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي (الصورة)، في اجتماع طارئ لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، أمس الأحد، «تسرّع» بعض الدول العربية في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، مؤكداً أن هذا يعد «مشاركة في الجرائم». وقال المالكي إن «التطبيع والهرولة نحو هذا النظام العنصري الاستعماري الإسرائيلي من دون تحقيق السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية هو دعم لنظام الأبرتهايد، ومشاركة في جرائمه».

(فرانس برس)

الأردن يتابع اعتقال مواطنين اجتازا الحدود

أعلنت وزارة الخارجية الأردنية، أمس الأحد، أنها تتابع موضوع اعتقال مواطنَين أردنيَين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بعدما زعمت وسائل إعلام إسرائيلية، في وقت مبكر أمس، إلقاء جيش الاحتلال «القبض على أردنيين مسلحين بسكاكين بعد تجاوزهما الحدود في الأغوار، حيث كانا ينويان الوصول إلى القدس». وأضافت الوزارة في بيان أن «السفارة الأردنية في تل أبيب على تواصل مع السلطات الإسرائيلية للعمل على الإفراج عن المواطنين».

(العربي الجديد)

روحاني وأردوغان يدعوان لتوحيد الجهود

بحث الرئيس الإيراني حسن روحاني في اتصال هاتفي مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الأحد، الأوضاع في الأراضي الفلسطينية واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على سكان القدس المحتلة ومختلف المناطق الفلسطينية، ولا سيما غزة. وأكد الرئيسان، بحسب ما أورده موقع الرئاسة الإيرانية، ضرورة تكثيف الجهود لوقف عدوان الاحتلال الإسرائيلي بشكل عاجل.

(العربي الجديد)

الحدث

كشف نادي الأسير الفلسطيني، أمس الأحد، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، اعتقلت نحو 1500 فلسطيني منذ بداية تصاعد المواجهات في القدس في إبريل/ نيسان الماضي، فيما واصلت مدن الضفة تشييع الشهداء، بينما لم تهدأ المواجهات مع الاحتلال والمستوطنين

عمليات الاعتقال هي الأخطر منذ سنوات (إيمانويل دونالد/فرانس برس)

1500 معتقل فلسطيني

تشييع شهداء ومواجهات في الضفة

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

بالتوازي مع تصاعد مجازره بقتل الفلسطينيين الذين يواجهون انتهاكاته، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي، شن حملة اعتقالات واسعة بحق الفلسطينيين، إن كان في القدس المحتلة أو الضفة الغربية، أو في مناطق الداخل المحتل. وكشف نادي الأسير الفلسطيني، أمس الأحد، أن قوات الاحتلال، اعتقلت نحو 1500 فلسطيني منذ بداية تصاعد المواجهة في القدس في شهر إبريل/ نيسان الماضي، لتكون أعلى نسبة اعتقالات تُسجل منذ أكتوبر/ تشرين الأول عام 2015 (الهبة الشعبية)، مستخدمة أشكال العنف والإرهاب كافة بحق المتظاهرين والمحتجين في جميع المناطق.

وأوضح نادي الأسير، في بيان صحافي، أن النسبة الأعلى من المعتقلين هم من الأراضي المحتلة عام 1948، حيث سُجلت أكثر من 700 حالة اعتقال وذلك منذ 9 مايو/أيار الحالي، فيما وصلت حالات الاعتقال في القدس منذ بداية المواجهة في باب العامود إلى قرابة 400 حالة، تصاعدت لاحقاً بعد 5 مايو الحالي، وكانت أعلى نسبة اعتقالات في أواخر شهر رمضان.

أما في بقية محافظات الضفة الغربية، فقد سُجلت قرابة 400 حالة اعتقال، أعلاها كان في 12 مايو، حيث وصلت إلى 60 حالة في يوم واحد. ووفقاً للنادي، فإنّ جملة من الحقائق تم رصدها على مدار هذه الفترة، منها أن عمليات الاعتقال لم تستثن النساء والأطفال والجرحى وأسرى سابقين وصحافيين أو كل من حاول توثيق الانتهاكات التي نفذها الاحتلال، وخلالها تعمدت قوات الاحتلال تنفيذ اعتداءات بالجملة مستخدمة كافة أنواع وأدوات العنف. واعتبر نادي الأسير أن ما يجري على صعيد عمليات الاعتقال هو الأخطر منذ سنوات، لا سيما مع بروز تهديدات واضحة من الاحتلال بتصعيد سياسة الاعتقال الإداري، إذ إن أكثر من 20 معتقلاً في الضفة الغربية وخلال يوم واحد، تم تمديد اعتقالهم لتحويلهم إلى الاعتقال الإداري. ومن الجدير ذكره أن غالبية المعتقلين لا سيما في القدس والأراضي المحتلة عام 1948، تم الإفراج عنهم بشروط، إما بدفع غرامات مالية عالية والتوقيع على كفالات مالية، أو بتحويلهم إلى الحبس المنزلي، فيما غالبية المعتقلين في الضفة ما زالوا رهن الاعتقال.

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي شنّت منذ فجر أمس، حملة اعتقالات واسعة في صفوف الشبان في معظم أحياء مدينة القدس وفي بلدتها القديمة تخللها الاعتداء الوحشي على بعض المعتقلين وعوائلهم. وحتى ظهر أمس بلغ عدد المعتقلين 25 شخصاً.

في الأثناء، بقيت أبواب المسجد الأقصى حتى أمس الأحد، خاصة باب المغاربة - وهو البوابة الرئيسية التي يقتحم من خلالها المستوطنون باحات الأقصى، مغلقة تماماً أمام اقتحامات المستوطنين، فيما تواصلت المواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال الإسرائيلي، وسط تشييع مزيد من الشهداء. وأكد مصدر مسؤول في إدارة الأوقاف الإسلامية بالقدس المحتلة في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه لم يُسمح للمستوطنين تنفيذ اقتحاماتهم أمس، بعدما كانوا أعلنوا أول من أمس السبت، اعتزامهم القيام باقتحامات واسعة بمناسبة ما يسمى «عيد أسبوع نزول التوراة».

في غضون ذلك، واصلت قوات الاحتلال تعزيز تواجدها في محيط البلدة القديمة من القدس وعلى امتداد الطرق المؤدية للأقصى، فيما أغلقت منذ صباح أمس، حي الشيخ جراح ومنعت غير سكانه من دخوله. وكان حي الشيخ جراح، شهد ليل السبت وحتى فجر أمس الأحد، مواجهات مع قوات الاحتلال التي اقتحمت الحي واعتدت على من فيه أكثر من مرة.

وكانت معظم أحياء وقرى وبلدات القدس المحتلة شهدت ليل السبت وحتى ساعات الفجر الأولى، مواجهات وصفت بالأعنف مع قوات الاحتلال، إضافة إلى اندلاع اشتباك مسلح وتبادل إطلاق نار كثيف بين قوات الاحتلال وشبان مسلحين على حاجز قلنديا العسكري المقام شمالي القدس المحتلة استمر لعدة دقائق من دون أن يبلغ عن إصابات.

كذلك استمرت المواجهات العنيفة التي كانت اندلعت أول من أمس السبت، عند نقاط التماس في مختلف محافظات الضفة الغربية، حتى فجر أمس.

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية فجر أمس، استشهاد شخصين وإصابة أكثر من 450 شخصاً في الضفة الغربية والقدس في مواجهات السبت. كذلك، أعلنت الوزارة في وقت لاحق أمس استشهاد مواطن متأثراً بجروح حرجة بالرصاص الحي في الرأس، كان قد أصيب بها الخميس الماضي، في الخليل، فضلاً عن استشهاد مواطن متأثراً بجروح حرجة أصيب بها بالرصاص الحي في البطن السبت في نابلس. وارتفع بحسب الوزارة عدد الشهداء في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس إلى 21 فلسطينياً، فضلاً عن إصابة 4373 بجراح متفاوتة، منذ 7 مايو/أيار الحالي.

وشيّع الفلسطينيون بعد ظهر أمس، جثامين أربعة شهداء سقطوا برصاص الاحتلال، خلال مواجهات شهدتها الضفة الغربية. والشهداء هم ياسين حسن حمد من قرية صيدا شمال طولكرم، والشهيد وجدي وليد جعافرة من بلدة ترقوميا شمال غرب الخليل، والطفل محمد يونس فريجات (16 عاماً) من مدينة الخليل، وطارق صنوبر من قرية يتما جنوب نابلس.

في سياق آخر، أصيب شاب فلسطيني، أمس الأحد، بجروح في ظهره برصاص المستوطنين، وهو في مركبته، بمنطقة الجلاجل في بلدة بني نعيم شمال شرق الخليل.

من جهة ثانية، اندلعت، أمس، مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال الإسرائيلي، قرب حاجز بيت إيل شمال مدينة البيرة، بعد إغلاق عدد من المستوطنين الطريق والاعتداء على السيارات المارة، فيما أغلق مستوطنون آخرون مدخل قرية بيتين شرق رام الله، وهاجموا المركبات المارة هناك.

من جهة أخرى، تصدى أهالي قرية عصيرة القبلية جنوب نابلس، فجر أمس الأحد، لهجوم مئات المستوطنين من مستوطنة «بتسهار» المقامة على أراضي جنوب نابلس والذين هاجموا وبحماية قوات الاحتلال المنطقة الشرقية من القرية، وقذفوا بزجاجتين حارقتين منزلين تسببتا بإحراق أجزاء من المنزلين، وفق ما أكدته مصادر محلية لـ«العربي الجديد».

من جانب آخر، أصيب عشرات الفلسطينيين بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع فجر أمس، نقل بعضها لمراكز طبية لتلقي العلاج، بعدما أطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت باتجاه منازل الأهالي في قرية اللبن الشرقية جنوب نابلس، وسط اندلاع مواجهات، وذلك بعد قمع الاحتلال مسيرة مندّدة بالعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

نسبة الاعتقالات المسجلة هي الأعلى منذ أكتوبر 2015

غالبية المعتقلين من القدس والأراضي المحتلة عام 1948

تحذير من اقتحام الأقصى

حذّر رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس المحتلة، الشيخ عكرمة صبري، في حديث مع «العربي الجديد»، من تجدد اقتحامات المستوطنين الإسرائيليين للمسجد الأقصى، وقال إنّ «أي خطوة من هذا القبيل، سنُواجه بالتصدي لها من قبل جموع المرابطين الذين لن يسمحوا بذلك».

متابعة

ساسة الاحتلال يدعمون الإرهاب ضد فلسطينيي الداخل

رغم اعتراف إعلام وساسة إسرائيليين بتنامي عنف المجموعات اليهودية المتطرفة ضد فلسطينيي الداخل، إلا أن استهداف الأخيرين من دون غيرهم متواصل

صالح النعامي

في الوقت الذي واصلت فيه شرطة ومخابرات الاحتلال الإسرائيلي، حملات الاعتقال المكثفة في صفوف فلسطينيي الداخل بعد مشاركتهم في النضال الذي يعم الأراضي الفلسطينية، أشارت إذاعة الجيش الإسرائيلي إلى أنّ المنظمات الإرهابية اليهودية تخطط وتنظّم أنشطتها العدوانية ضد الفلسطينيين بشكل علني وتحظى بدعم مستويات سياسية.

وفي تقرير نشرته، أمس الأحد، لفتت الإذاعة إلى أن «تنظيم أعمال العربدة التي ينفذها أعضاء التنظيمات المتطرفة، يتم عبر الشبكة العنكبوتية بشكل جلي، من دون أن تتم مواجهتهم بموقف حاسم». ولفتت إلى أن ما يفاقم الأمور خطورة، حقيقة أن أنشطة هذه التنظيمات تحظى بدعم شخصيات سياسية، والتي تبرر مساندتها بحجة أن ذلك ما يفرضه «واجب الدفاع عن اليهود»، على الرغم من أن الحديث يدور عن أنشطة إجرامية. وكانت قناة التلفزة الإسرائيلية «12» قد كشفت، قبل يومين، عن أن المفتش العام للشرطة، كوبي شبتاي، قد حمّل في اجتماع أمني، زعيم الحركة الكهانية، عضو الكنيست المتطرف، إيتمار بن غفير، المسؤولية عن إشعال الأوضاع التي قادت إلى تفجر الأوضاع في القدس وغزة والداخل الفلسطيني، عبر تنظيم أعمال استفزازية في حي الشيخ جراح بالقدس، من ضمنها فتح مكتب تمثيلي لحركته في الحي.

وعلى الرغم من ذلك، واصلت شرطة ومخابرات الاحتلال استهداف فلسطينيي الداخل وتنفيذ اعتقالات واسعة في صفوفهم، متجاهلة جرائم المتطرفين اليهود. وقد تركزت الاعتقالات، ليل أول من أمس السبت، في أوساط فلسطينيي النقب، حيث تم اعتقال 150 منهم، من بينهم طلاب جامعيون، إلى جانب ترك المخابرات الإسرائيلية بلاغات استجواب لعدد كبير من الطلاب لمقابلة محققي الشرطة والمخابرات. وعلى الرغم من أنه قد تم إطلاق سراح عدد من الذين تم اعتقالهم، إلا أنه في المقابل تم فرض شروط تقيّد حركتهم.

كما أعلن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، أمس الأحد، اعتقال العشرات من فلسطينيي الداخل، بزعم الاعتداء على مواطنين يهود. وقال «الشاباك» في بيان إنه اعتقل خلال الأيام الأخيرة بالتعاون مع الشرطة عشرات المتهمين بالمشاركة في هجمات على إسرائيليين في أنحاء البلاد. وفي سياق متصل، أعلنت الشرطة الإسرائيلية في بيان اعتقال 6 فلسطينيين في مدينة اللد «للاشتباه في مخالفتهم النظام وإطلاق النار على ضباط الشرطة في الأيام الأخيرة»، ما يرفع حصيلة المعتقلين في المدينة إلى 27، منذ الإثنين الماضي. لكن «الشاباك» والشرطة الإسرائيلية لم يتطرقا في بيانيهما إلى اعتداءات عنيفة تعرّض لها العديد من فلسطينيي الداخل على أيدي متطرفين يهود.

من ناحية ثانية، حمّلت شخصيات إسرائيلية حكومة بنيامين نتنياهو، قسطاً كبيراً من المسؤولية عن تدهور العلاقة بين إسرائيل وفلسطينيي الداخل. وكتب زعيم المعارضة والمكلف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية، يئير لبيد، على حسابه بموقع «تويتر»، إن حكومة نتنياهو تتحمل المسؤولية عن المواجهات بين فلسطينيي الداخل والتنظيمات الإجرامية اليهودية التي تثير القلاقل في المدن العربية، لتعمّدها عدم الاهتمام بجهاز شرطي يكون قادراً على مواجهة هذه التنظيمات. من ناحيته، قال الكاتب الإسرائيلي سامي بيرتس، في مقال نشرته صحيفة «هآرتس» أمس، إن «إسرائيل تدفع ثمن تعمدها إهمال معالجة المشاكل التي يعاني منها فلسطينيو 48، مما جعلها تنفجر في وجهها مرة واحدة». وأشار إلى أن «الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتحديداً التي رأسها بنيامين نتنياهو، لم تهتم للمشاكل التي يعاني منها فلسطينيو الداخل، ومن ضمنها استشراء الجريمة المنظمة، مما جعل تل أبيب تواجه تبعات هذه المشاكل في الوقت الحالي».

أما أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «يسرائيل بيتينو» اليميني المعارض، فقد عزا الأوضاع التي قادت إلى المواجهات الأخيرة إلى «أنشطة الحركات الدينية اليهودية المتطرفة، وأداء الحركة الإسلامية في الداخل بقيادة الشيخ رائد صلاح». وفي مقابلة مع قناة «12» الإسرائيلية، رأى ليبرمان أنّ «تحولاً طرأ على التوجهات القومية لفلسطينيي الداخل، وتحديداً في مدينتي اللد والنقب»، مدعياً أنهم «باتوا يبدون التعاطف مع حركة حماس». في المقابل، بدا زعيم الحركة الكهانية المتطرفة، إيتمار بن غفير، مصمماً على مواصلة استفزازاته للجمهور الفلسطيني. وفي مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي صباح أمس، قال إنه «معني بفتح مكتب برلماني له في كل مكان في إسرائيل»، مشدداً على أنه «سيواصل جولاته الاستفزازية، تحديداً في مدينتي اللد والرملة».

اعتقلت شرطة الاحتلال الإسرائيلي 150 شاباً من النقب

تتجاهل السلطات الإسرائيلية إرهاب المتطرفين اليهود (إيريت زيف/فرانس برس)

قضية

على الرغم من تكرار الصين رفضها الضغط على إثيوبيا للموافقة على استئناف التفاوض البنّاء، فإنّها في المقابل، عرضت على مصر تقديم «كلّ المساعدات اللازمة» لدعم جهودها في معالجة المياه

أزمة سد النهضة

الصين تخذل مصر والسودان سياسياً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية أنّ الاتصالات التي أجرتها الخارجية السودانية بالصين، في إطار البحث عن ضغوط سريعة على إثيوبيا، بالتوازي مع المحاولات الأميركية لاستئناف مفاوضات الاتفاق على قواعد الملء والتشغيل، أفضت إلى أنّ بكين ما زالت ثابتة على موقفها الرافض لتدويل القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، واستعدادها لتقديم «دعم فني» لمسار التفاوض الذي يقوده الاتحاد الأفريقي فقط، بحجة «إيمان الصين بأنّ الحلول الأفريقية هي المناسبة للقضايا القارية المشتركة».

وبذلك تكون الصين قد كررت امتناعها عن ممارسة أيّ ضغط على إثيوبيا للموافقة على استئناف التفاوض البنّاء. ويأتي موقف بكين برفض تحرك مجلس الأمن في القضية، من منطلق الحفاظ على استثماراتها في السد، ومنع المجلس من التدخل في صراعات المياه، ارتباطاً بمنازعات خاصة بها مع دول أخرى.

وأشارت المصادر إلى أنه على الرغم من موقف الصين الداعم للسدّ وإثيوبيا، فهي ما زالت الدولة الأكثر تجاوباً مع الاتصالات المصرية والسودانية في إطار البحث عن وسائل لتلافي الأضرار عملياً، استكمالاً للاتصالات التي أجريت بين القاهرة وبكين، تحديداً منتصف العام الماضي، عقب الملء الأول، لاستكشاف ما يمكن للصين تقديمه لحلحلة الأزمة، بالضغط على الجانب الإثيوبي، أو بتقديم مساعدات «كبيرة» لمصر لمساعدتها على منع وقوع الأضرار المتوقعة، بما لها من خبرات طويلة في التعامل مع قضايا الأنهار.

وذكرت المصادر أنّ الدعم الصيني الشفهي، والمقترحات الإيجابية في هذا الصدد، تنطلق من رغبة القيادة الصينية في عدم التفريط بعلاقاتها بالقاهرة والخرطوم، بعد إعاقة بكين طرح مشروع القرار المصري، المدعوم أميركياً، لإلزام إثيوبيا باستئناف المفاوضات ومنع الملء الأول المنفرد للسدّ العام الماضي، وعدم ممارسة أي ضغط يذكر على الإثيوبيين. وقد منع هذا الأمر دولتي المصبّ من قبول عرض بكين بدخولها كوسيط مستقل، لمحاولة تقديم حلول وسط بين الجانبين، على أن يتم إعدادها بواسطة اختصاصيين فنيين تابعين للحكومة الصينية، إذ فضلت مصر آنذاك إرجاء خطوة التدخل المباشر بهذا الشكل إلى ما بعد انتهاء المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي.

غير أنّ الصين، بحسب مصادر فنية بوزارة الري المصرية، تعهدت أخيراً بتقديم «كل المساعدات اللازمة» لدعم جهود مصر في مع جميع الدول الرئيسية بحوض النيل. وفي هذا الإطار، أوضحت المصادر الفنية أنّ وزارة الري بدأت التعاون مع الصين في مجالات علمية مختلفة، كالأدوات المتقدمة لحساب البصمة المائية، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بطرق غير معتادة في الشرق الأوسط، وتحسين البيئة النهرية وتخفيض الهدر العام للمسطحات المائية.

تتعاون وزارة الري المصرية مع الصين في مجالات مختلفة

تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع مسودة لصيغة اتفاق

بل هي غير مسبوقة، لأنّها تتعامل مع واقع جديد لم تخبره مصر من قبل. لكن هناك دولاً عدة لها خبرات في التعامل معها كالصين. ومن ناحيتها ترى الأخيرة أن هذه فرصة لن تتكرر كثيراً لزيادة تأثيرها الاقتصادي، وتعميق مستوى التعاون مع الدول الرئيسية بحوض النيل.

وفي هذا الإطار، أوضحت المصادر الفنية أنّ وزارة الري بدأت التعاون مع الصين في مجالات علمية مختلفة، كالأدوات المتقدمة لحساب البصمة المائية، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بطرق غير معتادة في الشرق الأوسط، وتحسين البيئة النهرية وتخفيض الهدر العام للمسطحات المائية.

وبالعودة للجانب السياسي من القضية، قالت المصادر الدبلوماسية المصرية إنّه بعد مرور نحو أسبوع من عرض المقترح الأميركي الأفريقي الإماراتي الخاص بإعداد اتفاق مؤقت يحكم عملية الملء الثاني للسد، فإنه لم يتم التوصل لأيّ ضمانات حقيقية لاستئناف التفاوض بالصورة التي ترضي مصر والسودان، وكذلك التي تلبي احتياجات الجانب الإثيوبي المزعومة، ليوافق في مقابلها على استئناف التفاوض في مدى زمني قصير. وذكرت المصادر أنّ مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الكونغو الديمقراطية وعدد من الخبراء الفنيين، تعمل حالياً على وضع مسودة لصيغة اتفاق مؤقت، وآخر دائم، من حصيلة المناقشات الأخيرة خلال جولة كينشاسا الفاشلة، بحيث يتم الإسراع في توقيعها، بمجرد تلبية الضمانات المطلوبة من الأطراف الثلاثة، والتي ما زالت محل خلاف، خاصة مطلب إثيوبيا بتوازي الاتفاق النهائي على قواعد الملء والتشغيل مع وضع محاصصة جديدة لمياه النيل الأزرق. وكانت إضافة هذه المسألة للاتفاق، من الأمور التي رفضت مصر والسودان التطرق إليها في المفاوضات تحت رعاية الولايات المتحدة بين عامي 2019 و2020، لكن إثيوبيا استمرت خلال التفاوض، تحت لواء الاتحاد الأفريقي نهاية العام الماضي، بما حمله بيان قمة يوليو/تموز الماضي، من عناصر، بما في ذلك الاعتراف بعمل حساب للتطورات الجديدة على النيل الأزرق، تماماً كتمسكها بالتفسير الحرفي لاتفاق المبادئ الموقع في 2015. وفي ذلك الوقت، أعلنت الرئاسة المصرية أنه «سيتم لاحقاً العمل على بلورة اتفاق شامل لكافة أوجه التعاون المشترك بين الدول الثلاث فيما يخص استخدام مياه النيل»، فيما اعتُبر ارتداداً كبيراً عن موقف مصري ثابت ضد الخطة الإثيوبية لإعادة المحاصصة. الأمر الذي فسرته المصادر الفنية والدبلوماسية المصرية بأنّ «إثيوبيا اشترطت للمضي قدماً في المفاوضات للوصول إلى اتفاق كامل بشأن قواعد الملء والتشغيل، أن يتم الاتفاق أيضاً على خطة جديدة للتعاون في الاستخدام المنصف والعادل لمياه النيل الأزرق، أي بين مصر والسودان وإثيوبيا فقط، والانعكاس المباشر لهذا الأمر هو إلغاء جميع الاتفاقيات السابقة لتقسيم المياه بين دولتي المصب، خاصة اتفاقية 1959 التي سيفرغها سد النهضة عملياً من مضمونها».

شرق غرب

البابا يحذّر من «دوامة موت»

حذّر البابا فرنسيس، أمس الأحد، من إمكانية تدهور الوضع في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واصفاً سقوط ضحايا مدنيين بالأمر «الفظيع وغير المقبول». وقال، خلال عظة في الفاتيكان، «تهيمن اشتباكات مسلّحة عنيفة بين قطاع غزة وإسرائيل (على المشهد)، وتنطوي على خطر التحول إلى دوامة موت ودمار». وأضاف «أتساءل إلى أين ستقود الكراهية والانتقام؟ هل نعتقد حقاً أنه بإمكاننا إقامة السلام عبر تدمير بعضنا البعض؟».
(فرانس برس)

تونس: ائتلاف «الكرامة» يتحول لحزب سياسي

أعلن ائتلاف «الكرامة»، الممثل في البرلمان التونسي بـ18 نائباً، أمس الأحد، تحوله من ائتلاف نيابي إلى حزب سياسي، وذلك بعد حصوله على الموافقة القانونية. وأكد النائب عن الائتلاف محمد الفاتح الخليفي أن «انتقال ائتلاف الكرامة إلى حزب سياسي سيكون من أجل التنظم والعمل بفاعلية»، مبيناً أن «الحزب سيمكنهم من تكوين مكاتب جهوية وإدارة مركزية ومكتب سياسي، كما سيكون لديهم موارد مالية».
(العربي الجديد)

تركيا تطور صواريخ خفيفة للمسيّرات

طوّرت شركة «تروي» التركية صواريخ خفيفة يمكن استخدامها في الطائرات المسيرة، والمركبات الأرضية المسيرة عن بعد. ونقلت وكالة الأناضول عن مصادر في الشركة قولها إن «الشركة طورت صواريخ خفيفة بقطر 40 ملليمتراً للطائرات بدون طيار الصغيرة، بحيث تستطيع حملها». وأضافت «من المرتقب أن يتم استخدام الصواريخ المطورة محلياً، في العمليات الأمنية».
(الأناضول)

بعدما تعذر إلى الآن على إيران تنفيذ مشروعها لربط طهران ببيروت، يبدو مشروع سكك الحديد الذي سيربط إيران بالعراق وسورية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط تحت واجهة اقتصادية، خياراً بديلاً اليوم، وهو ما دفعها لإحياء العمل به

مشروع سكك الحديد الإيراني

التفاف على قطع طريق طهران ـ بيروت

منذ تعاظم نفوذها في سورية وضعت إيران عينها على ميناء اللاذقية (وائل بشارة/فرانس برس)

عماد كركص

يمنع الوجود الأميركي في كل من العراق وسورية، وفي الأخيرة على وجه التحديد، إيران من تنفيذ مخططها بفتح طريق رسمي يربط طهران ببيروت مروراً بكلّ من سورية والعراق. وأمام هذا المنع الذي تبرره واشنطن بكون الطريق سيكون ممراً للاستخدام العسكري وتقوية النفوذ الإيراني في كل من سورية ولبنان، فإنّ طهران قد تلجأ للالتفاف عليه، للعودة إلى مشروع قديم - جديد بإنشاء سكة حديدية تصل إيران بميناء اللاذقية، غرب سورية، وبالتالي تحقيق الهدف الأبرز من مشروع الطريق أو السكة، بالوصول إلى مياه المتوسط، وتأمين وقوفها على منفذ بحري إضافي، بذريعة سكة الحديد، التي يوحي إنشاؤها بأبعاد اقتصادية، أكثر منها عسكرية.

ويعدّ إعلان الرئيس الإيراني، حسن روحاني، قبل أيام، عزم بلاده تنفيذ مشروع سكة الحديد، إحياءً للمشروع من جديد، خصوصاً بعدما اعتبر أن ربط شبكة سكك الحديد بين مدينتي شلمجه في إيران والبصرة في العراق «مهم للغاية». وأضاف أنّ «المشروع سيربط إيران بالعراق وسورية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط التي تحظى بأهمية بالغة، وسيساهم في تحقيق تغيير كبير في المنطقة». وأكد روحاني أن الحكومة تتابع هذا المشروع على الصعيدين السياسي والعملياتي، على أن ينتهي في السنوات المقبلة.

وخرجت فكرة سكة الحديد الإيرانية للمرة الأولى في أواخر عام 2016، على لسان مساعد المرشد الإيراني للشؤون العسكرية، يحيى صفوي، الذي أكد حينها ضرورة إنشاء سكك حديد تربط إيران بالعراق وسورية للوصول إلى ميناء اللاذقية، معتبراً أن هذه الخطوة من شأنها تحقيق تقدم اقتصادي بين البلدان الإسلامية.

وفي يوليو/تموز من عام 2019، أعلنت السلطات الإيرانية رسمياً البدء بتنفيذ مشروع ربط ميناء «الإمام الخميني» الواقع على الجانب الإيراني من مياه الخليج بميناء اللاذقية السوري، عبر شبكة سكك حديد تمر من الأراضي العراقية. حينها، كشف المدير العام لشركة سكك الحديد الإيرانية سعيد رسولي، بعد اجتماع مع مسؤولي خطوط السكك الحديد في العراق وسورية في العاصمة طهران، أنّ إيران بدأت بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع ربط ميناء «الإمام الخميني» بمدينة خرمشهر جنوب غربي البلاد من خلال خطوط حديدية، على أساس أن يتم اتصاله بخطوط «شلمجه (الإيرانية) ـ البصرة». وأضاف رسولي أنه بعد اكتمال المشروع، سيُربط الجانب الإيراني من الخليج بميناء اللاذقية السوري بخطوط حديدية عبر البصرة العراقية، واصفاً المشروع بأنه «استراتيجي والأهم من بقية خطوط النقل البرية».

ومنذ تعاظم نفوذها في سورية، عقب تدخلها العسكري عبر مليشيات «الحرس الثوري الإيراني»، وضعت إيران عينها على ميناء اللاذقية البحري، ثاني أهم الموانئ البحرية في البلاد، بعد ميناء طرطوس الذي بات تحت السيطرة الروسية بشكل شبه كامل. وبدأت إيران بفرض هيمنتها على الميناء من خلال التدخل بتعيين كبار مسؤوليه من جهة، وإحاطته بالمليشيات المدعومة من قبلها بالإضافة لمتنفذين في الأجهزة الأمنية السورية المقربين منها، من جهة أخرى. لكن التدخل الروسي في البلاد خريف العام 2015 بشكل مباشر، بدأ يضيّق على التطلعات الإيرانية الرامية للوصول إلى شواطئ البحر المتوسط. وربيع عام 2019، كاد رئيس النظام السوري بشار الأسد، أن يحقق إيران ما تصبو إليه خلال زيارته المفاجئة لطهران ولقائه المرشد الأعلى علي خامنئي، بتسليم الميناء لإحدى الشركات الإيرانية بعقد رسمي، مقابل إمداد النظام بمواد تموينية ومحروقات وزيادة مساندته في المجهود الحربي، وذلك عندما بدأ النظام يواجه صعوبات اقتصادية وسياسية كبيرة نتيجة الضغوط الغربية عليه. لكن التدخل الروسي بالضغط على الأسد حال دون إتمام ذلك، إذ تحاول موسكو الاستئثار وحدها بالوقوف على الشواطئ السورية من خلال ميناءي طرطوس، بشكل رسمي، واللاذقية عبر فرض نفوذها، كما لا تزال تمنع إيران من الوصول إلى مرسى بانياس البحري، ذي الأهمية النفطية بريف محافظة طرطوس، والذي حاولت طهران كذلك مد نفوذها إليه عبر مليشياتها ووكلائها الأمنيين داخل أجهزة النظام السوري.

وإلى الآن، تنجح روسيا في فرض هيمنتها على المنافذ البحرية في سورية، لمنع الوصول الإيراني إليها. فبعد العقد الذي حصلت عليه شركة روسية لاستثمار ميناء طرطوس لـ 49 عاماً، لا تبدو موسكو لديها مشكلة في أن يدار مرفأ اللاذقية عبر شراكة بين إحدى أهم شركات النقل البحري العالمية (مجموعة «CMA CGM» الفرنسية) وشركة سورية (سوريا القابضة)، مقابل عدم السماح لإيران باستثمار المرفأ وإدارته من قبل إحدى شركاتها. وبقدر ما يهم ذلك المصلحة الروسية، اقتصادياً ونفوذاً، فإنها كذلك تدفع باتجاه إزالة الذرائع الأميركية واستغلالها لمنع مزيد من تمدد إيران في سورية، ولا سيما في مواقع حيوية، خصوصاً بعد إقرار قانون قيصر الأميركي للعقوبات الذي يضيق على النظام وحلفائه ويمنع امداده بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية.

> أحاطت إيران ميناء اللاذقية بالمليشيات المدعومة من قبلها

> حكومة إيران المقبلة قد تحول المشروع الاقتصادي إلى عسكري

في السياق، يرى الصحافي المتابع للشأن الإيراني ورئيس تحرير موقع «إيران إنسايدر»، أيمن محمد، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه منذ عام 2016، بدأ الحديث عن مشروع سكة حديد تربط ميناء الخميني بشلمجه الإيرانية (يقع الاثنان في محافظة خوزستان) ثم بالبصرة في العراق، وصولاً إلى ميناء اللاذقية على البحر المتوسط في سورية. ويعتقد محمد أنّ «هذا المشروع مرتبط باتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الصين وإيران والتي تمتد لـ25 عاماً، والتي وقعها الطرفان قبل نحو شهرين، باعتبار أن مثل هذا المشروع الضخم والذي يمتد على مسافة 1041 كيلومتراً ويكلف قرابة 10 مليارات دولار، قد يصبح رديفاً لطريق الحرير الذي يمتد من الصين إلى باكستان فإيران إلى العراق وانتهاء بسورية». ويوضح محمد أنّ «طهران وبكين هما أكبر المستفيدين من مشروع الربط السكتي بين إيران والعراق وسورية من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية، فالمشروع سيكون واداً لمشروع ميناء الفاو الكبير (ميناء عراقي في شبه جزيرة الفاو جنوب محافظة البصرة) قيد الإنجاز المتعثر في البصرة، وضربة لمشروع سكة الحديد من الفاو وصولاً إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، والذي سيستفيد منه العراق بالدرجة الأولى على عكس مشروع الربط السكتي بين شلمجه الإيرانية وصولاً إلى ميناء اللاذقية مروراً بالعراق، الذي ستستفيد منه إيران بالدرجة الأولى».

ويشير محمد إلى أن «طهران ستستفيد من المشروع من خلال تعزيز وجودها في سورية ونقل السلاح والمقاتلين، وضمان طريق جديد إضافة للطريق البري الذي سعت لفتحه منذ عام 2003. ومن خلال الاطلاع على تحركات إيران في سورية، نجد أنّ انتشارها حالياً يتركز في محافظة دير الزور، حيث بنت قاعدة الإمام علي الاستراتيجية في البوكمال على الحدود السورية العراقية، ونشرت عناصر المليشيات التابعة لها من البوكمال وصولاً للبادية السورية وحمص، بهدف حماية الطريق البري الواصل بين إيران ودمشق، وعين إيران تنصب حالياً على الحدود السورية العراقية، ونشرت عناصر المليشيات التابعة لها من البوكمال وصولاً للبادية السورية وحمص، بهدف حماية الطريق البري الواصل بين إيران ودمشق، وعين إيران تنصب حالياً على ميناء اللاذقية لتعزيز وجودها في الشرق الأوسط. وبالتالي، فإنّ مشروع الربط السكتي بين شلمجه والبصرة وصولاً إلى اللاذقية يعتبر بالنسبة لإيران استراتيجياً، وستضغط على حلفائها في العراق لتمريره وضرب مشروع ميناء الفاو».

لكن الطريق البري الذي يصل إيران بدمشق تهدده قاعدة التنف العسكرية التابعة للتحالف الدولي بقيادة واشنطن، عند مثلث الحدود السورية العراقية الأردنية، والتي تحوي وجوداً أميركياً كبيراً، وسابقاً، دربت واشنطن قوات من المعارضة وزودتها بالمعدات العسكرية المتطورة لتحقيق هدفين؛ الأول حماية قاعدة التنف، والثاني تحرك تلك القوات في أي وقت تشعر فيه الولايات المتحدة أن إيران ستتجح في فتح الطريق بين عاصمتها ودمشق بشكل سلس ورسمي، لقطعه في الوقت اللازم. وباستمرار، تجري القوات الأميركية مع قوات المعارضة المنتشرة في منطقة الـ 55 المحيطة بالتنف في البادية السورية، والتي تعتبر حرماً لقوات التحالف والولايات المتحدة يمنع الاقتراب منه، مناورات عسكرية ضخمة للوقوف على جاهزية قوات المعارضة، وزيادة التنسيق معها للتعامل مع أي احتمال طارئ، في مقدمته التمدد الإيراني بالقرب من المنطقة التي تعتبر جزءاً مهماً في الطريق البري الذي تحلم به طهران.

وحول التعامل الأميركي مع المشروع الإيراني الجديد، يرى الباحث الإيراني المقيم في واشنطن، حسن هاشميان، أن «هناك عدة نقاط يجب الوقوف عندها في هذا الأمر، أهمها أن هذا المشروع يعتبر اقتصادياً، ومثل أي مشروع اقتصادي يتم الحديث عنه في إيران، قد يطرح في الإعلام ويتم التهليل له، لكن لا ينجز إطلاقاً، ولدينا آلاف المشاريع التي أعلن عنها والتي لم يتم تنفيذ أي منها، على الرغم من تحميلها الشعارات والأبعاد المعروفة في إيران». ويضيف هاشميان في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هذا المشروع، إذا كان واقعياً فعلاً وتم تنفيذه وإدارته من قبل الحكومة الإيرانية الحالية، والتزم بدوره الاقتصادي، فمن شأنه أن يخدم دول المنطقة، وهذا لن تعارضه الولايات المتحدة بالتأكيد». لكن هاشميان يعتقد أنّ «الحكومة الإيرانية المقبلة قد تحوّل هذا المشروع الاقتصادي إلى مشروع عسكري، بهدف الاستحواذ على المنطقة وفرض مزيد من الهيمنة، وفي هذه الحالة سيكون لواشنطن تعاملها مع ذلك، فمن غير المسموح للعراق، مثلاً، وأي دولة أخرى، أن تعطي النظام الإيراني المجال لاستخدام أراضيها لتنفيذ مشروع عسكري يهدف لفرض مزيد من الهيمنة».

وينوه هاشميان إلى أنّ «الحكومة الحالية في إيران، برئاسة روحاني، تعيش أيامها الأخيرة في الحكم، وعلينا أن ننظر إلى الحكومة المقبلة. فإذا أتت حكومة محافظة متشددة، وهناك احتمال كبير بأن يكون (رئيس السلطة القضائية المحافظ) إبراهيم رئيسي، الرئيس المقبل في إيران، فبالتأكيد ستكون لها مشاريع متشددة وعسكرية وتعاون مع الحرس الثوري والباسيج والمليشيات، ما قد يحول هذا المشروع بالتأكيد إلى مشروع عسكري، مع تهميش الجانب الاقتصادي والتجاري والخدمي منه. وعلى هذا، فإنّ الحكومة المقبلة في إيران، ستثير مشاكل من خلال هذا المشروع، أولاً لإيران ومن ثم للعراق وأي دولة تعبر منها تلك الخطوط الحديدية، وبالتالي، فإنّ الدول الإقليمية والولايات المتحدة لن تسكت عن هذا الموضوع».

تقرير

العراق: كوتا النساء تفرض معادلة انتخابية جديدة

بغداد ـ **براء الشمري**

تمثل خطوة عدد غير قليل من الأحزاب العراقية النافذة في البلاد بترشيح نساء فقط في الدوائر الانتخابية التي قررت خوض التنافس فيها، في الانتخابات المبكرة المقرر أن تجرى في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، تحولاً واضحاً في تأثير كوتا النساء التي فرضت في الدستور العراقي، الصادر في 2005 على المعادلة الانتخابية. وقد دفع تقسيم قانون الانتخابات الحالي البلاد إلى 83 دائرة، وتحديد عدد مقاعد النساء في البرلمان لضمان وجود امرأة في كل واحدة، ببرلمانيات للاعتقاد أن الآلية الجديدة لقانون الانتخابات، وما تبعها من تغيير في توجهات الأحزاب حيال النساء، قد يزيدان من حصتهن في البرلمان المقبل.

ووفقاً للدستور العراقي فإن عدد كوتا مقاعد النساء في البرلمان يجب ألا يقل عن 25 في المائة من العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب البالغ 329 مقعداً. وكان تأثير النساء ضئيلاً في التجارب الانتخابية السابقة، التي هيمنت عليها التحالفات الكبيرة التي كانت تمنح الأولوية لقادتها البارزين في الدعاية الانتخابية، وتتعامل مع أغلب المرشحات من النساء بقدر أقل من الاهتمام لغرض سد فراغ الكوتا. ونتيجة لذلك فإن أغلب البرلمانيات السابقات وصلن عن طريق التحالفات، إذ لم يكن يمتلكن القدرة على المنافسة والفوز لوحدهن.

إلا أن قانون الانتخابات الحالي، الذي ستجرى بموجبه الانتخابات المقبلة، منح المرأة دوراً أكبر، حين قسم مقاعد كل محافظة إلى دوائر، محدداً حصة النساء فيها لضمان وجود امرأة في كل دائرة انتخابية، ما دفع بعض الأحزاب، التي تعتقد أنها غير قادرة على المنافسة مع المرشحين الرجال، إلى زج نساء فقط في بعض الدوائر الانتخابية لضمان الحصول على مقعد. وهذا ما عمدت إليه الأحزاب الكردية، حين زجت بـ 4 مرشحات في 4 دوائر في محافظة ديالى شرقي العراق، لتركيز أصوات الناخبين الأكراد نحو النساء المرشحات، سعياً للفوز بـ 4 مقاعد بالمحافظة، بعد أن وجدت القوى الكردية أن التنافس على مقاعد الرجال مع القوى العربية أمر صعب، وقد لا يأتي بنتيجة.

وأكدت النائبة انتصار الجبوري أن فرصة النساء في قانون الانتخابات الحالي أكبر من السابق. وقالت «نحن كنساء بكفينا فخراً تقسيم العراق إلى 83 دائرة انتخابية، أي بعدد مقاعد كوتا النساء في مجلس النواب، وهذا الأمر يزيد من ثقة النساء بأنفسهن، لأن السياسيين لم يجدوا حلولاً لتقسيم الدوائر الانتخابية إلا في كوتا النساء». وأشارت، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن القوى السياسية بدأت تعول على كوتا النساء، متوقعة حصول النساء على مقاعد خارج حصتها في الكوتا. وتابعت «يمكن أن تفوز في كل دائرة انتخابية امرأتان وليس واحدة، إذ يمكن لامرأة أن تنال مقعداً وفقاً لحصتها المضمونة بالكوتا، وتفوز أخرى بمقعد ثان من خلال منافستها للرجال». ورجحت الجبوري، وهي نائبة عن محافظة نينوى، حدوث تغيير في المعادلة الانتخابية بسبب اهتمام الأحزاب بالنساء تحضيراً للانتخابات المقبلة. وأكدت أن المرأة تحظى بفرص للفوز، لأسباب عدة، بينها «أنها عملت أكثر من الرجل، وأن سمعتها من ناحية النزاهة أفضل أيضاً، وكذلك فإن فرصتها في الفوز أكبر لوجود احتمالات بحصولها على مقاعد خارج الكوتا». ولفتت إلى أن بعض الدوائر الانتخابية ستشهد قيام أحزاب بالتحشيد لمرشحات نساء دون الرجال للظفر بمقعد الكوتا، مضيفة «سمعت أن بعض الأحزاب لديها نية لدعم نساء، خصوصاً في ظل وجود مرشحين رجال كثر في الدوائر الانتخابية، وبالتالي سيكون هناك تشتت للأصوات». وأكدت النائبة أمل مرعي أن بعض الأحزاب تحاول الاستفادة من كوتا النساء للحصول على مقاعد في البرلمان المقبل، موضحة، لـ«العربي الجديد»، أن سبب ذلك يعود إلى أن الأصوات المخصصة لفوز النساء أقل من تلك التي يتطلبها الرجل. ووفقاً للكوتا التي وردت في دستور 2005 فإن للنساء حق الحصول على ربع المقاعد البرلمانية، مهما كان عدد الأصوات التي حصلن عليها في الدوائر الانتخابية، بخلاف الرجال الذين يتطلب منهم الحصول على أعلى نسبة من الأصوات. وأضافت مرعي «قد تحصل امرأة على مقعد في دائرة انتخابية بـ 5 آلاف صوت، بينما الرجل يحتاج إلى 7 أو 8 آلاف، لذا فإن القوى السياسية انطلقت نحو ترشيح نساء نظراً لوجود فرصة أكبر لفوزهن». ولفتت إلى أن الجماهير أيضاً بدأت تعي دور النساء اللائي يمكن لبعضهن الحصول على مقاعد برلمانية خارج الكوتا، موضحة أن «زيادة عدد مقاعد المرأة في البرلمان المقبل قد تتم على المدى البعيد إذا استمرت القوى السياسية في دعمهن».

في المقابل، أوضح أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حسان العيداني أن تركيز الأحزاب على النساء لن يكون في جميع الدوائر الانتخابية. وأكد، لـ«العربي الجديد»، أنه سينحصر ضمن الدوائر التي تجد فيها القوى السياسية نفسها غير قادرة على المنافسة مع الرجال، وهذا ما حدث في محافظة ديالى وبعض دوائر كركوك وصلاح الدين والأنبار، ما دفعها للتفكير بتوجيه جماهيرها نحو مقاعد النساء.

> انتصار الجبوري: فرصة النساء حالياً أكبر من السابق

يضمن قانون الانتخابات وجود امرأة بكلّ دائرة (صباح عرار/فرانس برس)

تقرير

الانتخابات الرئاسية السورية

ابتزاز لتجديد «البيعة» للأسد

تضغط الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري على التجار وأصحاب المحال ورجال الدين من أجل إظهار دعم بشار الأسد

أمين العاصي

بدأ المرشحون الثلاثة للانتخابات الرئاسية في سورية، والتي ترفضها المعارضة ولا يعترف بها المجتمع الدولي، حملاتهم الانتخابية في المناطق التي يسيطر عليها النظام، والتي لا تتجاوز نصف مساحة البلاد، في ظل يقين أن نتائج هذه الانتخابات محسومة سلفاً لصالح رأس النظام الحالي بشار الأسد، فيما يؤدي المرشحان الآخران دورهما كـ«منافسين» وهميين بإتقان.

واختار الأسد شعار «الأمل بالعمل» عنواناً لحملته الانتخابية التي بدأت السبت الماضي، بينما اختار المرشح الثاني عبدالله سلوم عبدالله شعار «قوتنا بوحدتنا»، في حين جاء شعار المرشح الثالث محمود أحمد مرعي بعنوان «معاً نحو حكومة وحدة وطنية تشاركية». وتزامن إعلان بدء الحملات الانتخابية مع بدء تنظيم مسيرات موالية لرئيس النظام في عدد من المناطق السورية، شارك بها ممثلون عن «حزب البعث» الحاكم ومسؤولون محليون، وحملت عنوان «الوفاء للأسد».

وذكرت مصادر محلية في مدينة حلب، لـ«العربي الجديد»، أن التجار ورجال الأعمال المرتبطين بالنظام «بدأوا حملات ترويج لبشار الأسد في المدينة»، موضحة أنه انتشرت حتى الآن أكثر من مائة خيمة في عموم المدينة لتنظيم فعاليات مؤيدة للأسد في الانتخابات التي ستجرى في 26 مايو/أيار الحالي.

من جهتها، بيّنت مصادر مطلعة في العاصمة السورية دمشق، لـ«العربي الجديد»، أن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام «تفرض على التجار وأصحاب المحال التجارية الكبيرة شراء صورة لبشار الأسد بمليون ليرة سورية (300 دولار أميركي)، وتعليقها على واجهات المحال ومقرات الشركات والمصانع». وأشارت إلى أن هذه المبالغ «تذهب لصالح الحملات والمسيرات والخيم التي أقيمت في العاصمة لصالح حملة الأسد»، مشيرة إلى أن جزءاً من هذه الأموال يذهب إلى جيوب المسؤولين في الأجهزة الأمنية. وأوضحت أن «كل إمكانيات الدولة مكرّسة لصالح الحملة الانتخابية الخاصة ببشار الأسد»، وأن وسائل الإعلام الحكومية لا حديث لها إلا الترويج لهذه الانتخابات وللأسد.

ولفتت المصادر إلى أن السوريين في الداخل «يدركون جيداً أبعاد اللعبة الجديدة والمكررة»، لكنها أشارت إلى أن النظام ماضٍ في هذه اللعبة لأنه لا يملك غيرها، مع يقينه أن نتائج الانتخابات لن تبدّل شيئاً في المعادلة السورية، بل ربما تزيد الانقسام الاجتماعي في البلاد. وقالت إن «مرعي، الذي يدعو إلى إطلاق المعتقلين في سجون النظام، متهم من قبل تيارات معارضة في الداخل بتسليم الكثير من المعارضين لأجهزة النظام الأمنية». وأضافت: من المعروف أن مرعي دُسّ في صفوف المعارضة السورية في الخارج مع بدء الثورة من قبل اللواء علي مملوك، رئيس مكتب الأمن القومي المشرف على الأجهزة الأمنية، وعندما انتهى دوره أعيد من القاهرة إلى دمشق في 2014 ليؤسس مع آخرين ما سمّي بـ«هيئة العمل الوطني الديمقراطي»، التي انضمت إلى سلسلة من الأحزاب والهيئات التي شُكّلت من قبل أجهزة النظام الأمنية. وأكدت المصادر أن الشعارات التي يطلقها عبد الله سلوم، من قبيل «نحو جبهة وطنية تقدمية قوية وفاعلة» و«لا للفساد، نعم لمحاربة الفاسدين» و«لا للإرهاب، نعم لدحر المحتلين»، من صناعة الأجهزة الأمنية.

> كل إمكانيات الدولة مكرّسة لصالح الحملة الانتخابية للأسد

> الشعارات التي يطلقها سلوم من صناعة الأجهزة الأمنية

وفي السياق، تشير الوقائع إلى أن النظام السوري أصدر توجيهات للمؤسسة الدينية للترويج للانتخابات، وتكريس خطب الجمعة والدروس اليومية التي تُلقى في المساجد، وخصوصاً في المدن الكبرى، لحث السوريين على المشاركة وانتخاب بشار الأسد. وكان حسام الدين فرفور، وهو خطيب الجامع الأموي في دمشق، ذهب في وصف الأسد، في خطبة عيد الفطر الخميس الماضي إلى حد لم يسبقه إليه أحد من شيوخ المؤسسة الدينية، إذ خاطبه بالقول: «لقد تخلقت بأخلاق الله».

وفي خارج سورية، بدأت سفارات وقنصليات النظام تستعد لإجراء الانتخابات في الخارج في العشرين من الشهر الحالي. ومن المتوقع ألا تشهد المراكز الانتخابية داخل هذه السفارات والقنصليات مشاركة على نطاق واسع، خصوصاً في تركيا والدول الأوروبية وبعض الدول العربية، باستثناء لبنان والإمارات، حيث يوجد موالون للنظام.

وفي مقابل الحملات التي أطلقها النظام السوري، هناك حملات مضادة لتعرية هذه الانتخابات وكشف زيفها، أبرزها حملة يتجهز الائتلاف الوطني السوري المعارض لإطلاقها، وتحمل عنوان «الأسد للمحكمة لا للحكم»، وفق عبد المجيد بركات، عضو الهيئة السياسية في الائتلاف، الذي كان أوضح، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هدف الحملة فضح النظام وكشفه، ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه القرار 2254». وأشار الصحافي السوري أيمن عبد النور، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن الموقف الدولي من الانتخابات «واضح»، مضيفاً: لا تجري هذه الانتخابات وفق القرارات الدولية، ومن ثم لن تضيف أي شرعية على النظام، وسوف تستمر الضغوط الاقتصادية عليه ومحاولاته عزله دبلوماسياً. ويحاول النظام السوري إضفاء نوع من الصدقية على الانتخابات في محاولة لاستدرار اعتراف عربي وإقليمي ودولي بنتائج الانتخابات التي تجرى وفق دستور العام 2012، والذي دعا المجتمع الدولي إلى تغييره بالقرار 2254 فيما وضع النظام عراقيل حالت دون تنفيذ مقرراته.

فرض على التجار شراء صورة لبشار الأسد وتعليقها (وائل بشارة/فرانس برس)

رصد

تدمير أوكار لـ«داعش»

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

شنّت طائرات التحالف الدولي في العراق غارات، ليل السبت الأحد، على أهداف لتنظيم «داعش» في سلسلة جبال حمرين، التي تمتد بين محافظتي ديالى شرقي العراق وكركوك شمالي البلاد. والسلسلة الجبلية المستهدفة تعد من المناطق النشطة للتنظيم، إذ استغل طبيعتها الجغرافية للتحصّن فيها كمعقل رئيس له يتحرك من خلالها لتنفيذ هجماته في كركوك وديالى.

وقالت خلية الإعلام الأمني الحكومية، في بيان لها ليل السبت - الأحد، إن «طيران التحالف الدولي نفّذ 9 ضربات جوية على جبال حمرين، أسفرت عن تدمير 5 أوكار للإرهابيين»، موضحةً أن «الضربات نفذت بأمر وتنسيق مع قيادة العمليات المشتركة، بناءً على معلومات وجهود استخبارية دقيقة»، من دون إعطاء مزيد من التفاصيل. لكن مسؤولاً أمنياً أكد، لـ«العربي الجديد»، أن الضربات أحبطت هجوماً لتنظيم «داعش». وأوضح المسؤول، وهو ضابط رفيع في قيادة الجيش بمحافظة ديالى طلب عدم ذكر اسمه، أن «المعلومات التي توافرت لدينا أكدت أن عناصر التنظيم كانوا يعدون لتنفيذ هجوم على أحد الحواجز الأمنية، وتم كشف الهجوم، ومن ثم توجيه الضربات بشكل مباغت». ولفت إلى أن «الضربات أوقعت قتلى وجرحى في صفوف التنظيم لم يعرف عددهم بعد».

عناصر التنظيم كانوا يعدون لتنفيذ هجوم على حاجز أمني (حيدر هادي/ الأناضول)

متابعة

دعم معنوي للمقاتلين في مأرب

تبادل اتهامات بشأن الحديدة

تبادلت القوات الحكومية اليمنية وجماعة الحوثيين الاتهامات بخرق الاتفاق الخاص بشأن محافظة الحديدة، فيما كان الطرفان يحاولان دعم مقاتليهما على جبهة مأرب عبر زيارات تفقدية.

واتهم المركز الإعلامي لألوية العمالقة، التابعة إلى القوات الحكومية، في بيان أمس الأحد، الحوثيين باستهداف سوق شعبي في الحديدة غرب اليمن، ما أسفر عن مقتل مدني وجرح خمسة. وذكر المركز، في بيان، أن «القوات المشتركة دمرت طائرة مسيّرة للمليشيات الحوثية استهدفت مدنيين في منطقة الطائف، بمديرية الدريهمي جنوب الحديدة». ونقل عن مصدر عسكري قوله إن «المليشيات الحوثية استهدفت سوقاً شعبياً في منطقة الطائف بمديرية الدريهمي بقذائف أطلقتها من الطائرة المسيرة، ما أسفر عن استشهاد مدني وإصابة 5 آخرين بجروح». واتهم الحوثيين «بتصعيد هجماتهم بالطيران المسير وقذائف المدفعية والصاروخية على مختلف مناطق الحديدة، ما يؤدي إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين».

في المقابل، نقلت وكالة «سبأ» بنسختها التابعة للحوثيين، عن مصدر عسكري اتهامه «قوى العدوان بمواصلة خرق اتفاق وقف إطلاق النار بمحافظة الحديدة»، موضحاً أنها «ارتكبت 125 خرقاً، بينها تحليق تسع طائرات تجسسية في أجواء كيلو 16 والدريهمي والجبلية والجاح والفازة». وأضاف «شملت 22 خرقاً بقصف مدفعي و94 بالأعيرة النارية المختلفة». وكانت الحكومة اليمنية والحوثيون توصلوا، أواخر 2018، في استوكهولم إلى اتفاق بشأن الحديدة. لكن الاتفاق لم ينفذ، بسبب خلافات بين الطرفين حول تفاصيله، وسط تبادل الاتهامات بينهما بخرق الهدنة في الحديدة.

إلى ذلك، نقلت وكالة «سبأ»، بنسختها التابعة إلى الحكومة اليمنية، عن العميد الغنيمي قوله إن القوات الحكومية أفشلت محاولة تسلل شنها الحوثيون على مواقع عسكرية بمديرية الصفراء محافظة صعدة. وأوضح أن «مدفعية تحالف دعم الشرعية كثفت ضرباتها المدفعية على تجمعات ومواقع تمركز العيارات الثقيلة للمليشيات، ما أدى إلى تدمير العديد منها». وبعد ساعات من تفقد وزير الدفاع اليمني محمد المقدشي سير العمليات القتالية في جبهات محزام ماس والكسارة شمال وشمال غرب محافظة مأرب، أول من أمس السبت، ذكرت وكالة «سبأ»، التابعة للحوثيين، أمس الأحد، أن عدداً من القيادات الأمنية الموالية للجماعة، زاروا المقاتلين على خطوط التماس بمحافظة مأرب. وذكرت أن الوفد «اعتبر أن جبهة مأرب هي الصخرة التي ستتحطم عليها كل المؤامرات والأطماع الخبيثة للعدوان بفضل تضحيات وصمود المرابطين».

(العربي الجديد)

شرق غرب

تجدد القتال في أفغانستان

تجدد القتال بين حركة «طالبان» وقوات الحكومة الأفغانية، أمس الأحد، في ولاية هلمند الجنوبية المضطربة، مع انتهاء وقف لإطلاق النار مدته ثلاثة أيام لمناسبة عيد الفطر. ووقعت اشتباكات بين الجانبين على أطراف لشكر قاه، عاصمة ولاية هلمند. وقال رئيس مجلس ولاية هلمند، عطاء الله أفغان، لوكالة «فرانس برس»: «بدأ القتال في وقت مبكر من صباح الأحد، ولا يزال مستمراً». وأشار إلى أن عناصر طالبان هاجموا نقاط تفتيش أمنية على أطراف لشكر قاه وغيرها من المناطق. بدوره، قال الناطق باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد، لـ«فرانس برس»: «هم (القوات الأفغانية) بدأوا العملية».

(فرانس برس)

أذربيجان: مناورات بمشاركة 15 ألف جندي

أطلق الجيش الأذربيجاني، أمس الأحد، مناورات عسكرية بمشاركة 15 ألف جندي، وعدد كبير من الآليات. وأوضحت وزارة الدفاع في بيان، أن الرئيس إلهام علييف (الصورة) صادق، في وقت سابق، على خطة لإجراء المناورات. وتنفذ المناورات بمشاركة 300 دبابة وعربة مدرعة و400 صاروخ متنوع و50 طائرة ومروحية حربية.

(الأناضول)

غارات روسية على ريفي إدلب واللاذقية

شنت الطائرات الحربية الروسية غارات مكثفة، صباح أمس الأحد، على مناطق في ريفي إدلب الغربي واللاذقية الشمالي. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن الطائرات الروسية شنت نحو 13 غارة جوية بصواريخ شديدة الانفجار على منطقة تلال كبانة بريف اللاذقية الشمالي، ومنطقتي الصفيات وأوبين بريف جسر الشغور غربي إدلب، وذلك بالتزامن مع قصف مدفعي مكثف لقوات النظام.

(العربي الجديد)

ميانمار: قلق بعد مهاجمة بلدة تقاوم الانقلاب

أعربت السفارتان الأميركية والبريطانية في ميانمار، أمس الأحد، عن قلقهما إزاء تقارير عن هجمات حكومية شرسة على بلدة في ولاية تشين غربي البلاد، حيث أعلن المجلس العسكري الأحكام العرفية بسبب المقاومة المسلحة لحكم الجيش. وعمدت القوات الحكومية، معززة بمروحيات، صباح أول من أمس السبت، إلى قصف الجزء الغربي من بلدة ميندات، ما أدى إلى تدمير العديد من المنازل، حسبما ذكر متحدث باسم «قوة دفاع تشين لاند»، وهي مليشيا محلية تعارض انقلاب فبراير/شباط.

(أسوشيتد برس)

أسر 8 جنود فنزويليين

قال وزير الدفاع الفنزويلي فلاديمير بادرينو (الصورة)، في بيان، أول من أمس السبت، إن ثمانية جنود فنزويليين أسروا خلال اشتباكات مع «جماعات مسلحة كولومبية غير نظامية» في ولاية أبوري الحدودية. ولم يحدد بادرينو موعد أو مكان أسر الجنود، لكنه قال إن القوات المسلحة تلقت دليلاً على أنهم على قيد الحياة في 9 مايو/أيار الحالي، مضيفاً «أجرينا الاتصالات اللازمة لتحريرهم الفوري».

(رويترز)

فراغ أمني يهدد حدودها مع أفغانستان

مخاوف الصين من الانسحاب الأميركي

تخشى الصين من أن يؤدي انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان إلى تحفيز جماعات «متطرفة» في شرق آسيا على انتهاز فرصة الفراغ الأمني، فيما يبقى خيار تعاون بكين مع حركة «طالبان» وارداً

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

أثار قرار الولايات المتحدة سحب قواتها من الأراضي الأفغانية بحلول 11 سبتمبر/ أيلول المقبل، حالة من الارتباك في المشهد السياسي في الصين، وذلك بالنظر إلى تداعيات الخطوة الأميركية، وما قد تخلفه من فراغ أمني يهدد حدودها الغربية. وتخشى بكين من أي اتصال محتمل بين حركة «طالبان» ومن تصفهم بالانفصاليين في إقليم شينجيانغ، فضلاً عن مخاوف أخرى تتعلق بتهديد استثماراتها الكبيرة في أفغانستان، ضمن مشروعها «مبادرة الحزام والطريق»، وأن يؤدي هذا الأمر إلى عرقلة سعيها لبناء شبكة تحالفات لمواجهة المخطط الأميركي الساعي إلى احتواء نفوذها في المنطقة.

وتدرك القيادة الصينية أن الانسحاب الأميركي لا يعني نهاية الحرب على ما يُسمى الإرهاب في أفغانستان، بل هو انتهاء الإرادة السياسية لدى واشنطن لخوض تلك الحرب، ما يعني دخول الأراضي الأفغانية في مرحلة جديدة من الفلتان والقتل والدمار، قد تكون أكثر دموية مما كانت عليه من قبل، وبالتالي استمرار دوامة العنف واشتعال فتيل الحرب الأهلية.

وترى بكين خطورة في طريقة سحب القوات، وتخشى أن يؤدي هذا الأمر إلى خلق «أسطورة جهادية» في المنطقة، تُحفز جماعات متأهبة في شرق آسيا، ترتبط بعلاقات وطيدة مع حركة «طالبان»، على انتهاز فرصة الفراغ الأمني. وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية جاو لي جيان قد شدد، أخيراً، على أنه يجب على القوات الأجنبية الموجودة في الأراضي الأفغانية الانسحاب بطريقة مسؤولة ومنظمة، لمنع القوات المتطرفة من استغلال الفوضى، معتبراً أن الولايات المتحدة جزء من المشكلة في أفغانستان، وليست جزءاً من الحل، بغضّ النظر عن بقائها أو انسحابها.

وحول المخاوف الصينية، قال الباحث في الشؤون الآسيوية لي بو، لـ«العربي الجديد»، إن الصين تراقب من كثب تطورات الأوضاع الميدانية في أفغانستان، حيث تدور معارك عنيفة في عدة أقاليم بين القوات الحكومية و«طالبان». وأضاف: إننا أمام حرب أهلية وشيكة، قد تعيد صعود «طالبان» وظهور أمراء الحرب من جديد، فضلاً عن الانقسامات العرقية والقبلية. وأشار إلى أن ذلك يشكل تحدياً كبيراً لكابول أولاً قبل بكين، ويطرح سؤالاً صعباً عمّن سيتعامل مع حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

وعن الخطوات المقبلة، أوضح لي بو أنه على الرغم من الدعم المادي الكبير الذي قدمته بكين للحكومة الأفغانية، فإنه ليس بإمكان القوات الحكومية هناك أن تقدم أي ضمانات أمنية. وإزاء ذلك، ليس لدى الصين الرغبة في أن تقوم بذلك بنفسها، بل على العكس قد تكون مستعدة للتعاون مع «طالبان» في المستقبل، في حال التزامها عدم الاتصال بالمسلمين الإيغور في إقليم شينجيانغ. ولفت إلى أن «طالبان» لم يسبق لها أن تدخلت في هذا الملف، وإن كانت تضم في صفوفها العديد من المقاتلين الفارين من تركستان الشرقية. يشار إلى أن وزارة الدفاع الصينية كانت قد أعلنت، مطلع العام الحالي، أنها قدمت مساعدات عسكرية بأكثر من 70 مليون دولار للحكومة الأفغانية خلال العامين الماضيين، لتعزيز جهودها في مكافحة الإرهاب.

من جهته، أعرب أستاذ الدراسات السياسية في جامعة «صن يات سن»، وانغ جو، في حديث مع «العربي الجديد» عن اعتقاده أن الخطر الأكبر الذي قد يمثله الانسحاب الأميركي من أفغانستان، ليس مسألة الاستثمارات أو الفلتان الأمني وتهديد الحدود الغربية للصين، التي تخضع بطبيعة الحال لرقابة شديدة، بل إعادة انتشار القوات الأميركية وتموضعها في المنطقة، على اعتبار أن ذلك ينسجم مع خطة الإدارة الأميركية الجديدة لتعزيز وجودها العسكري في منطقة المحيطين الهادئ والهندي من أجل احتواء نفوذ بكين. وتوقع وانغ جو أن تشهد الفترة المقبلة ازدياداً في وتيرة الأنشطة العسكرية للبحرية الأميركية في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي، الأمر الذي من شأنه أن يخلق حالة من التأهب في المنطقة، تشبه إلى حد كبير حالة الاستعداد للحرب.

قدمت الصين مساعدات عسكرية للحكومة الأفغانية (هارون صباوون/الأناضول)

لي بو: الصين قد تكون مستعدة للتعاون مع «طالبان»

وأشار وانغ جو إلى تداعيات تأثير انسحاب القوات الأميركية أمنياً بمساعي بكين لبناء تحالفات في المنطقة، تعزز جبهتها في التصدي للمخطط الأميركي. ولفت إلى أن الصين سعت خلال السنوات الماضية إلى بناء تحالف رباعي يضمها إلى باكستان وأفغانستان ونيبال، غير أن التحديات الأمنية الجديدة، فضلاً عن القدرات الاقتصادية والعسكرية الهشة لهذه الدول، قد تحول دون فعالية التحالف، بل على العكس قد ينهك الصين، ويغرقها في وحل التصدع الأمني والتدهور الاقتصادي داخل تلك الدول. وكانت الصين قد ضخت ملايين الدولارات في نيبال على شكل مشاريع ومساعدات اقتصادية وإغاثية. وربما كان المشروع الأبرز، افتتاح أكاديمية عسكرية لتدريب القوات المحلية في الدولة الصغيرة الواقعة في جبال هيمالايا المحاذية لمنطقة التيبت، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة في عام 2018.

في المقابل، تحدثت وسائل إعلام رسمية صينية عن الفرص التي يشكلها انسحاب القوات الأميركية، والتي يأتي في مقدمتها التخلص من المخاوف بشأن القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة. وأشارت إلى فرص التعاون بين بكين و«طالبان» في المستقبل، على أساس أن بكين استضافت العديد من الاجتماعات والمحادثات بين الحركة والحكومة الأفغانية، وبالتالي هناك مصلحة مشتركة لتوطيد العلاقات ما دامت تقوم على التعاون والاحترام المتبادل. لكن أصواتاً خافتة في الصين حذرت من أن «طالبان» اليوم تختلف تماماً عن وضعها قبل سنوات، من حيث العدد والعتاد والترسانة العسكرية. وأشارت إلى أن الحركة غنمت الكثير من مخازن الأسلحة التابعة للجيش الأفغاني، وباتت تسيطر على أكثر من نصف الأراضي الأفغانية بعد الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة، وبالتالي على بكين الحذر في التعامل مع الوضع الجديد الذي ينذر بولادة إمارة لحركة «طالبان» في المنطقة.